أكثرية الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية. فالفائز هو من ينال أعلى عدد من الأصوات (أغلبية الأصوات). وفي حال الانتخاب الفردي، يُعد فائزاً المرشح الذي يحصل على أكثر الأصوات، أما في الانتخاب بالقائمة، فإن القائمة التي تحصد أكبر عدد من الأصوات الصحيحة تظفر بجميع المقاعد المخصصة للدائرة[١]، وينقسم نظام الأغلبية على قسمين[٢]:

القسم الأول: الأغلبية المطلقة: تعني فوز الحاصل على أكثر الأصوات بشرط تفوق هذه الأكثرية بنصف الأصوات الصحيحة في الانتخابات.

القسم الثاني: الأغلبية البسيطة: ويعبر عنها بالأغلبية النسبية، بموجب هذا النظام يعد (المرشح أو القائمة) فائزاً إذا حصل على أكثر عدد من الأصوات، بصرف النظر عن مجموع عدد الأصوات التي حصل عليها بقية المرشحين أو القوائم.

٣- نظام الجولة الثانية: يقوم نظام الجولة الثانية على إجراء اقتراع ثانٍ في حال عدم حصول أي من المرشحين أو الأحزاب في الجولة الأولى على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين (٥٠% + ١) ضمن الدائرة الانتخابية، وهي النسبة اللازمة للفوز بالمناصب التشريعية. وتقتصر الجولة الثانية على المرشحين الذين نالوا أعلى الأصوات في الجولة الأولى، وقد يُطبّق على وفق مبدأ الأغلبية التعددية، إذ يُعلَن فوز المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات من دون اشتراط تجاوز عتبة الأغلبية المطلقة. وقد يأخذ هذا النظام شكل "التصفية"، بحيث يتأهل للجولة الثانية عدد محدود من المرشحين على وفق ترتيب نتائجهم[٣].

- **المطلب الثاني: نظام القوائم (مفتوحة ومغلقة):**

يُقصد بنظام القوائم – سواء المفتوحة أو المغلقة – اعتماد مبدأ التمثيل المتعدد ضمن الدوائر الانتخابية، بحيث يُنتخب عدد من النواب عن كل دائرة من خلال قوائم حزبية أو ائتلافية. ويُفضَّل استخدام هذا النظام في الدوائر الواسعة جغرافيًا وسكانيًا لتعزيز عدالة التمثيل وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وإنْ لم يكن اتساع الدائرة شرطًا إلزاميًا لاعتماده. وينقسم هذا النظام على نمطين رئيسيين:

---

(١) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط٢، ٢٠١٣، ص٢٥٢-٢٥٣.

(٢) محمود طه الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.

(٣) ستينا لارسرود وريتا تافرون، التصميم من أجل المساواة النظم الانتخابية ونظام الكوتا الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة، ترجمة: عماد يوسف، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، طباعة تريدلز تريكيري، ستوكهولم، ٢٠٠٥، ص٦.

تمثيل الدائرة الواحدة	○ يتم تطبيقه على الدولة ذات المساحة الصغيرة. ○ توزع المقاعد البرلمانية وفقاً لعدد سكان الدولة. ○ تكون نسبة توزيع المقاعد وفقاً للأصوات الانتخابية دقيقة بنسبة عالية.
تمثيل الدوائر المتعددة	○ يتم تطبيقه على الدولة ذات المساحات الكبيرة. ○ يتم توزيع المقاعد البرلمانية وفقاً لعدد سكان كل دائرة. ○ تكون نسبة توزيع المقاعد وفقاً للأصوات الانتخابية غير دقيقة[1].

الشكل رقم (٤): أنواع التمثيل على وفق تقسيم الدوائر الانتخابية

- **المطلب الرابع: شروط الانتخابات الحرة والنزيهة:**

أقر "الاتحاد البرلماني الدولي" بالإجماع في دورته الـ (١٥٤) المنعقدة في باريس بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٤، مجموعة من المعايير التي تشكل أساس الانتخابات الحرة والنزيهة، ومن أبرزها[2]:

- ❖ احترام حق الأفراد في المشاركة السياسية في شؤون البلاد من دون تمييز.
- ❖ اعتماد نظام دقيق ومحايد لتسجيل الناخبين.
- ❖ ضمان حرية تكوين الأحزاب السياسية وممارسة أنشطتها، بما في ذلك الحملات الانتخابية، مع الفصل بين الحزب والحكومة.
- ❖ دعم البرامج الوطنية للتربية على الديمقراطية.
- ❖ إعداد كوادر فنية متخصصة لإدارة الانتخابات.
- ❖ اعتماد قواعد سلوك انتخابي تُلزم الأحزاب والمرشحين والحكومة على السواء.
- ❖ ضمان نزاهة الانتخابات من خلال اتخاذ تدابير تضمن السرية، وتحد من الغش والتزوير، وتعزز شفافية العملية الانتخابية.

ولا تكمن أهمية الانتخابات في مجرد إجرائها، بل في كونها تعبيراً حراً ودورياً عن إرادة الناخبين،

---

(١) محمد بن نويمي، النظم السياسية، وزارة الثقافة دولة قطر، دوحة، ٢٠٢٤، ص٢١٤.

(٢) سرهنك حميد البرزنجي، مصدر سبق ذكر، ص١٨٣-١٨٥.

المبحث الثالث
الأحزاب السياسية

في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، لا تتحدد معالم النظام وطبيعته وأهدافه إلا من خلال تأثير القوى السياسية والاجتماعية التي تمثل بنية المجتمع والبيئة السياسية السائدة فيه. وتقوم الديمقراطيات الحديثة على مبدأ أن السيادة تعود للشعب بصفته مصدر السلطة، إلا أنه يُمارسها عبر ممثليه في البرلمان. ومن هنا يتجلى دور الحزب السياسي في الأنظمة الديمقراطية، إذ يسعى إلى الوصول إلى السلطة من خلال توسيع قاعدته الجماهيرية، وكسب تأييد المواطنين عبر منحهم أصواتهم له في الانتخابات.

• المطلب الأول: مفهوم الحزب السياسي:

يعرف "الحزب السياسي" على أنه "جماعة من الأفراد منظمة بصورة دائمة على المستوى الوطني متفقين في الاتجاه والبرامج تؤسس طبقاً لأحكام القانون، ويقوم على مبادئ وأهداف مشتركة، ويعمل بالوسائل السياسية والديمقراطية، يسعى لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق الوصول للسلطة والمشاركة في مسؤوليات الحكم بالطرق المشروعة، وللأحزاب لها غايات قريبة وبعيدة"[1].

تؤدي الأحزاب السياسية دوراً محورياً في الحياة السياسية ضمن الأنظمة الديمقراطية، إذ تمارس وسائل متعددة للتأثير، وتُعد من القوى الضاغطة من خلال دورها في الإعلام، وتشكيل الرأي العام لدى الناخبين، واختيار مرشحين يمثلونها، وتكوين قيادات سياسية، فضلاً عن إسهامها في ربط البرلمانيين بالناخبين، والتأثير في التشريعات البرلمانية[2].

---

(١) عصام الدبس، القانون الدستوري والنظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٤.

(٢) عصام الدبس، النظم السياسية أسس التنظيم السياسي الدول الحكومات الحقوق والحريات العامة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٣١٤-٣١٥.

استقطاب أكبر عدد ممكن من الأعضاء، بهدف خوض الحياة السياسية والمنافسة في الانتخابات[١].

٣- أحزاب "كل شيء" (Catch-all Parties) : تسعى هذه الأحزاب إلى استقطاب أصوات الناخبين بغض النظر عن خلفياتهم السياسية أو الأيديولوجية، وتركّز على القضايا العامة التي تحظى بقبول أوسع. وهي تميل إلى تبني برامج مرنة تستجيب لتوجهات الأغلبية، دون التقيّد بخطابات أيديولوجية واضحة. وتُركّز على كسب الأفراد الجدد من خلال التوافق على أولويات محددة بهدف الفوز بالانتخابات، وليس من خلال الالتزام المسبق بقضايا أو مبادئ ثابتة[٢].

- **المطلب الثالث: النظم الحزبية: الثنائية، التعددية، الحزب المهيمن:**

تختلف النظم الحزبية باختلاف النظام السياسي القائم في الدولة، وتُعرف اليوم ثلاثة أنواع رئيسة من النظم الحزبية المطبقة عالمياً، هي: الثنائية الحزبية، والتعددية الحزبية، ونظام الحزب المهيمن.

١- نظام الثنائية الحزبية: يقصد بنظام الثنائية الحزبية وجود حزبين رئيسين متقاربين في الحجم والتأثير، يهيمنان على الحياة السياسية ويستقطبان اهتمام الناخبين، ويتبادلان تداول السلطة، بحيث يتمكن أحدهما من الحصول على الأغلبية البرلمانية وتشكيل الحكومة، بينما يقوم الآخر بدور المعارضة. ولا يعني هذا النظام غياب الأحزاب الأخرى، بل إن وجودها ممكن، لكنها غالباً ما تكون ضعيفة التأثير. وتُعد بريطانيا مثالاً على هذا النظام بوجود حزب المحافظين وحزب العمال، إلى جانب أحزاب صغيرة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يهيمن الحزبان الجمهوري والديمقراطي على المشهد السياسي، رغم وجود قوى حزبية أقل تأثيراً[٣].

٢- نظام التعددية الحزبية: يُعد نظام التعددية الحزبية من أكثر الأنظمة شيوعاً في الديمقراطيات المعاصرة، ويقوم على وجود أكثر من ثلاثة أحزاب تعبّر عن التنوع السياسي والاجتماعي والثقافي داخل الدولة. تمتلك هذه الأحزاب تنظيماً دائماً، وتشارك في المنافسة السياسية، لكنها غالباً لا تحصل على أغلبية برلمانية مطلقة، مما يضطرها إلى تشكيل حكومات ائتلافية. وتُعد كل من ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وهولندا، من أبرز النماذج التي تطبّق نظام التعددية الحزبية، إذ تشهد تلك الدول مشاركة عدد

---

(١) سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية أهميتها نشأتها نشاطها، مركز البحوث البرلمانية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٣-٣٤.

(٢) حسان محمد شفيق العاني، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٩-٢٧٠.

(٣) عصام علي الدبس، النظم السياسية الخصائص العامة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٢٥٩.

المبحث الرابع
المجتمع المدني وجماعات الضغط

تُعد الأنظمة الديمقراطية القائمة على سيادة القانون وضمان الحريات بحاجة إلى وجود مجتمع مدني متنوع يشمل المنظمات والأحزاب والمجموعات الفكرية والثقافية. وتمتاز مكونات المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص، من أبرزها الاستقلال عن الدولة، والتنظيم المحدود أو غير الرسمي، وتبني القضايا العامة ضمن مجالات اختصاصها، والعمل الجماعي والتطوعي في إطار يرسّخ المشاركة السياسية ويعزز الثقافة الديمقراطية.

• المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني ومكوناته: النقابات، الجمعيات، الحركات الاجتماعية:

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى الهيئات والتشكيلات والجمعيات والمنظمات التي ينشئها الأفراد خارج الأطر الرسمية للدولة، وتعمل بشكل طوعي ومستقل، وتقوم على الاشتراك في الأهداف بين أعضائها. ويمثل المجتمع المدني تعبيراً عن الحضور الجماهيري ويمثل حيوية المجتمع، وقد أصبح اليوم يؤدي دوراً فاعلاً في دعم الديمقراطية نظراً لتأثيره المباشر في النظام السياسي. ولا يمكن قيام مجتمع مدني فعّال إلا في ظل دولة ديمقراطية تستند إلى مبادئ المواطنة وسيادة القانون، وتقوم على مؤسسات راسخة قادرة على أداء وظائفها بفاعلية. ويُعد المجتمع المدني شريكاً في عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة، إذ يمارس دور الرقابة وتصويب أداء المؤسسات الرسمية والحد من تجاوزاتها غير الدستورية، من خلال وسائل قانونية وسياسية مشروعة، ما يمنح شرعية إضافية لعمل تلك المؤسسات[1].

ويتألف المجتمع المدني من مؤسسات عدة أهمها:

١- النقابات: هي تنظيمات تضم أفراداً يجمعهم هدف الدفاع عن مصالحهم المهنية. وتُعد من أبرز قوى المجتمع المدني الفاعلة، إذ أدت بعض النقابات دوراً محورياً في مناهضة الأنظمة الاستبدادية،

---

(١) بشرى حسن رضا، المجتمع المدني حفريات في المفهوم مجلة وميض الفكر للبحوث، العدد (٢١) آذار ٢٠٢٤، ص٢١٧.

الحركة والعمل.

❖ يمتد تأثير المجتمع المدني إلى خارج حدوده، من خلال انتقال بعض آلياته وأفكاره إلى مجتمعات أخرى، سواء عبر النقابات أو الجمعيات أو الخطابات الأيديولوجية التي تبلورت من خلال جماعات اجتماعية ومثقفين.

❖ تتمتع مؤسسات المجتمع المدني، من حيث المبدأ، باستقلالية نسبية على الصعيد الإداري والمالي والتنظيمي عن الدولة، ما يجسد قدرة الأفراد على تنظيم نشاطاتهم بشكل مستقل.

• المطلب الثاني: الفرق بين المجتمع المدني وجماعات المصالح:

بينما يُعرَّف المجتمع المدني بوصفه فضاءً عاماً مستقلاً يضم منظمات طوعية غير ربحية تعمل من أجل الصالح العام، فإن جماعات الضغط أو جماعات المصالح تُعد نوعاً خاصاً من التنظيمات التي تسعى للتأثير على عملية صنع القرار السياسي بهدف حماية أو تعزيز مصالح محددة، سواء كانت مهنية أو اقتصادية أو أيديولوجية. وعلى عكس منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الشمولي والانفتاح الجماهيري، فإن جماعات المصالح تتسم غالباً بالانتقائية والتخصص، إذ تُمثّل قطاعات معينة من المجتمع، ولا تفتح عضويتها للعامة[١].

وتُعرف جماعات المصالح في أدبيات السياسة بأنها "تنظيمات تسعى إلى التأثير على السياسات العامة من دون السعي للوصول المباشر إلى السلطة"، وتُمارس هذا التأثير عبر قنوات متعددة كالتواصل المباشر مع المسؤولين، أو ممارسة الضغط الإعلامي، أو تمويل الحملات الانتخابية"[٢]. تنتشر هذه الجماعات في الأنظمة الديمقراطية التي تكفل حرية التنظيم والمشاركة السياسية، ويُعد تأثيرها بالغاً في بعض الأحيان إلى حد أن السياسات العامة تُصاغ بناءً على مطالبها. ومن أمثلتها اللوبي الصناعي الألماني(BDI) ، والاتحاد الأمريكي للعمل– مؤتمر المنظمات الصناعية(AFL–CIO) ، ومنظمة العفو الدولية في مجال حقوق الإنسان، والرابطة الوطنية للسلاح (NRA) في الولايات المتحدة.

يمكن تلخيص الفرق بين المجتمع المدني وجماعات المصالح في النقاط الآتية:

---

(١) طارق علي الربيعي، الأحزاب السياسية، مكتبة السنهوري، بغداد، ١٩٩٠، ص٧٣-٧٤.

(٢) هاژه كوسره ت، دور جماعات الضغط في عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة، مجلة (قه لا ى زانست) العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية- أربيل، أربيل، المجلد (٢) العدد (٤) آب ٢٠١٧، ص٢٤٢.

أهدافها، وبحسب السياق التاريخي والموضوعي لكل دولة. وتلجأ هذه الجماعات إلى أدوات متعددة للتأثير في عملية صنع القرار، من أبرزها[١]:

- ❖ الاتصال المباشر بصنّاع القرار، كالنواب في البرلمان، والوزراء، وكبار الموظفين، وأعضاء الأحزاب الحاكمة، ويتم ذلك عبر العلاقات الشخصية، أو اللقاءات والاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، أو من خلال جلسات التشاور والمفاوضات بشأن قضايا مطروحة في الساحة السياسية.
- ❖ الاتصال غير المباشر بالسلطة، عبر التأثير في الرأي العام باستخدام وسائل الإعلام المختلفة، أو من خلال تنظيم الإضرابات والاحتجاجات؛ مما يدفع السلطة في بعض الحالات إلى التفاوض المباشر مع ممثلي الجماعات المحتجة.
- ❖ المساهمة في الحملات الانتخابية، حيث تؤثر جماعات الضغط على صانعي القرار من خلال دعمها المالي أو الإعلامي المباشر أو غير المباشر للمرشحين، بما يعزز نفوذها لاحقاً عند صياغة السياسات العامة.

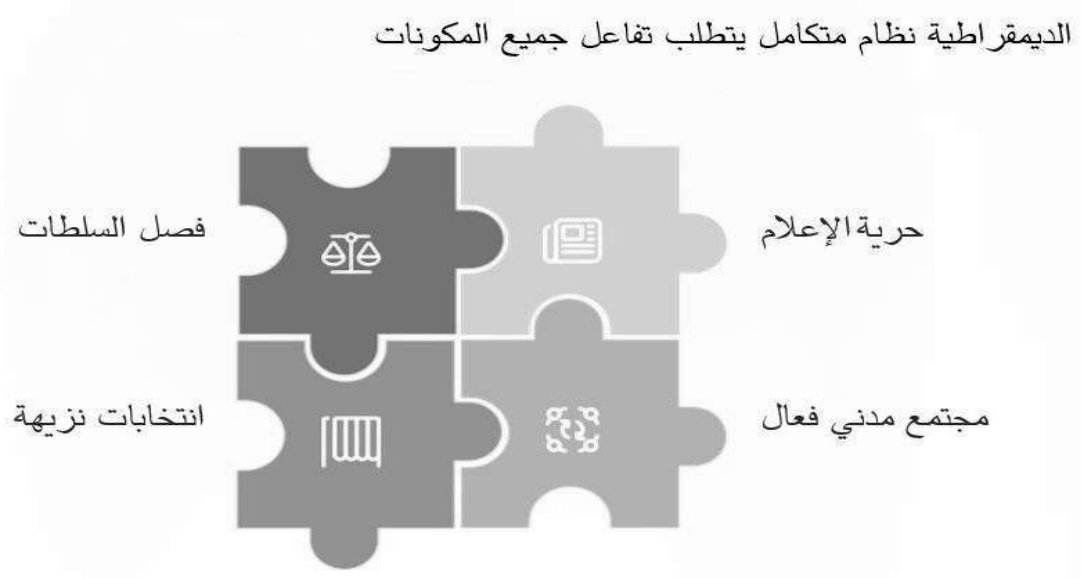

الشكل رقم (٥): تكامل مكونات النظام الديمقراطي

(١) عصام علي الدبس، النظم السياسية الخصائص العامة، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٢-٢٦٣.